

الحقيقة ومختصة بها علامة عليها سمي اشتغالها على فاسح
 المرد سما **القائفة** **لعني علم** لرجوعه لشرح مراد اللفظ
 لغتا وعرما ولد لك كما قال العلامة الشيرازي لا يظن عليه الحد فذما
 المناطقة وما خا جزم وهو اشتهر بالمباشرة القوية وخصوا علم
 العلم بعن المعرفة تكميل الميتة لا افتقاره له لما قبله فعلم صبح المصنف
 ومن تبعه تقول المعروف اما ان يكون من مجرد الذاتية او لا القول الحد والثاني
 اما ان يكون له كذا او لا الحوزة الرسمى والثالث العظم اذا علمت
 بذلك **فان** فسمي **تاع** وتأخروا الا ان منعهما بدليل ما لا **علم بالجنس**
 اى الغريب ولا كان كما بانك ناقصا **تام** **ووصل** **ويعرف** لكن الجنس الزكوي
 مع فريسا الا فريسا مساويا الى الآخر واصل من الماهيات **وفاي**
 ان الحد التام هو ما وقع من المعرفات بالجنس والعقل الرئيس مطابقة
 كما في تعريف الحد الشارح بالجمع التام المساس بالمتفرقة بل اذ اذ
 الناطق وانضمنا كقولنا انه الحيوان الناطق واما انه حد فلما سبر واما
 افتقار فلا شئ له على كل الذاتية بمنزلة الجنس والرسم والعقل
 الرسمى واللعننى وبالتحديد بالفرد الحد النافى وكما مر بنا على علم
 اجادة الواو الترتيب المشهور كما هو جزوه الحد بالتام تقدم الجنس
 على العوض لا تأخر عنه وهو بنا على ما سبق من المرجح في ذلك
 المر لا شئ على جميع الذاتية كذا وكذا وعمامة التتدبير وجمهورية القنا
 خير على تخصيص وصف التام بما ذكره في الجنس والاشتمال على العوض
 وكلام الشيخ في الشفاء وغيره يبيد لذلك **والسبب** ايضا فسمي **تاع**
 وناقص والعوض منها ايضا بشهادة ما بانك ما **فوق** **الجنس** **اعلى**
 ايضا ولا كان كما بانك ناقصا **تام** **وقاصدة** **اع** حقيقة بشهادة قوله

١٢٢

وشركه كل ثلث الميتة الا في جنس الغريب ما عدت الحد التام
 وخرج هو ما لم يخاصه سواء ذكر المقصود بمطابقة كتحريف الانسان
 بانما الجمع الناقص الى الظاهر بل المصنف ان الله سبحانه فلما سبر واما
 انه تاع ولم يشأ دهنه الحد التام بذكر الجنس الغريب فيه وهو يرد
 في الصفة اشتهر ولذلك قدم المصنف على ناقص الحد واشتهر
 فيه بعضه كما لم تقدم الجنس والاكثار ناقصا وكلام الناطق لا يتلوا عن
 تقدير كما يصير في التسيب اذ المعنى للمصنف لا للتصديق والبقدر
 اما موصوفه ببيت طه وذاك جازم في مذهب الكومير والحد اذ ليس
 والا فبعضه وان ملك اذ موصوفه ببيت صفة للعقل بعينه اما انما
 لغير الوصف جملة والنوصوف ليس بعضها فبلم من يجوز مبر او في
 خاص كما قاله الامام اربط وغيره بالمشهور انه هو بالمعنى الاول
 حتى ذكر صاحب الهموس عن شيخه ابي حيان ان ملك الجود انما تعرب
 موصوفة لا موصوفة بالجملة اياها كما صفة اوطاة بالمقصود
 متعلقها من موصوفه وهو كذا عليه غير ان كذا ذكرها كما في
 المشهور الاخير والبيتم بعد ذلك لانه متعلقها واجب ويكر انه
 ضمرفه في هاتين تركيب بدليله كذا الجنس والعوض المظهورة احرهما
 على الاخرى اذ ان الميتة عليه جاقا على الجرمين من كذا قوله تعالى
 بيتره بطا امة والكلام في غير الميت كونه صوري فيما سواه
 فيه وقوله **معد** متصوي بفتح مقدرة في قول ابن بطال كما في
 اكرمت قتي وهاهنا في قول التليل وسبويه كذا في قلت يدا على
 الجمالين العرو ورتابه المعروف اذ لهما ازانة تصحها حد الناقصة
 ضروري اذ لا يجوز الشفاء المساكين في غير العاقبة اذ اقول وكن